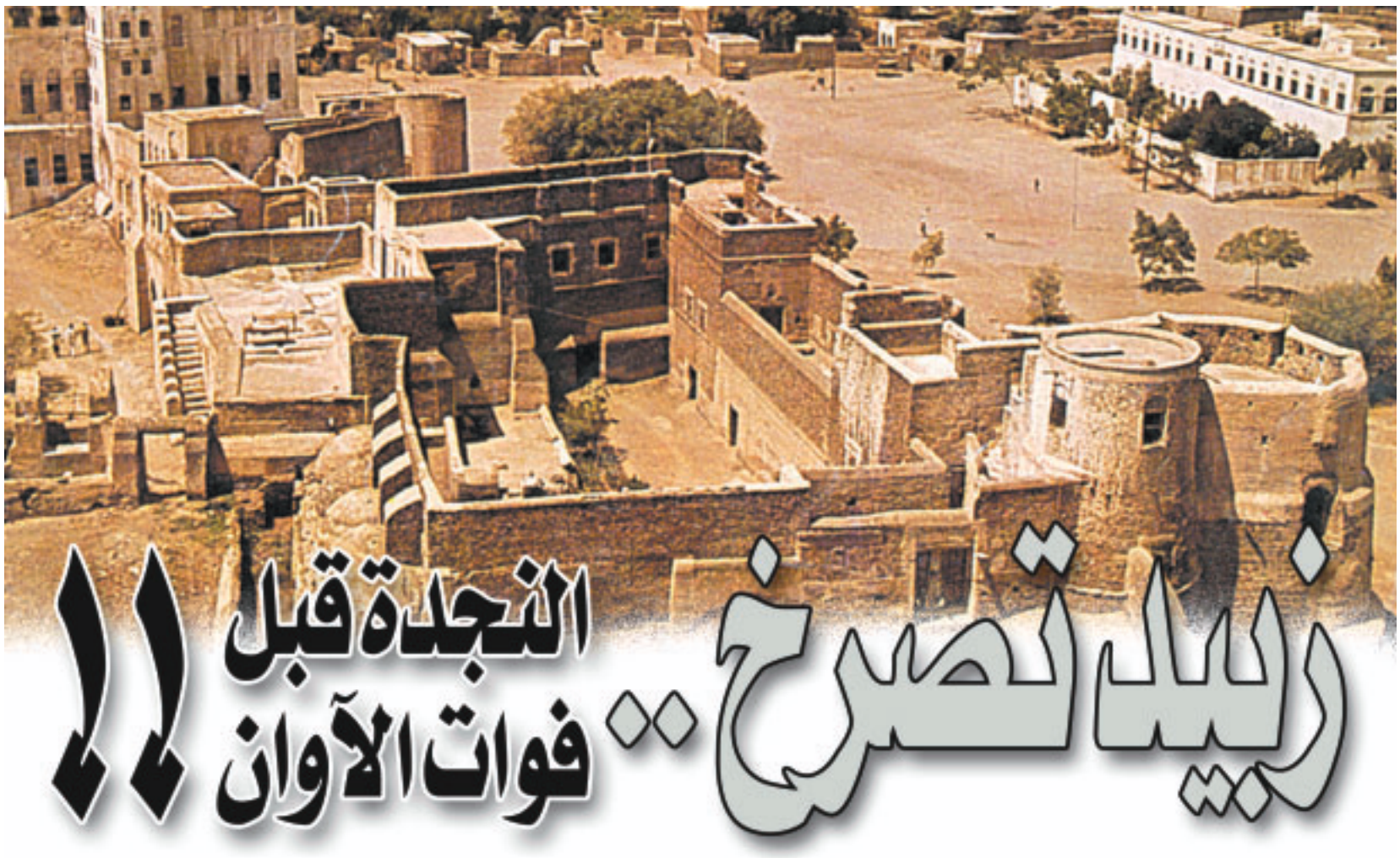

زبيد تصرخ.. النجدة قبل فوات الآوان !!

شطب المدينة من قائمة التراث الإنساني سيحرم اليمن من الامتياز العالمي مستقبلاً

◄.. زبيد واحدة من أهم المدن التاريخية في اليمن وربما في المنطقة وأبرز المواقع الاثرية المسجلة في قائمة التراث العالمي باليونسكو حيث أدرجت منتصف العقد الماضي في القائمة الإنسانية للتراث غير أنها اليوم باتت ضمن قائمة التراث الواقع تحت الخطر ومهددة بالشطب النهائي من القائمة إذا لم تتخذ المعالجات والحلول السريعة لوقف المخاطر التي تتهدد المعالم والمواقع الاثرية والتاريخية وبصورة يومية كما يقول الدكتور عبدالله زيد عيسى رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية والذي أكد بأن الحفاظ على زبيد وإبقاء معالمها وآثارها على ما هي عليه على الأقل في الوقت الراهن بات يمثل التحدي الابرز أمام الجميع حتى يتم تجنب الشطب النهائي الذي إن وقع لا سمح الله سيكون له نتائج وخمية على سمعة اليمن وتراثها الإنساني وآثار سلبية وخطيرة على السياحة والاقتصاد الوطني إضافة إلى انه سيفضي إلى عدم تسجيل أو إضافة أي موقع أثري عيني إلى قائمة التراث الإنساني مستقبلاً مهما بلغت قيمته الأثرية والحضارية..

«الثورة» وقفت أمام المشكلة لتستطلع حجم التحدي المفروض والإجراءات المتخذة في هذا الصدد والسبل الكفيلة لإزالة الخطر الداهم وتوفير وسائل الحماية المناسبة على ضوء نتائج وتوصيات الندوة الوطنية لإنقاذ مدينة زبيد والتي عقدت منتصف ديسمبر الماضي بطلب من اليونسكو لوضع برنامج عمل على جناح السرعة لتلافي الموقف..

تحقيق/حمدي دوبلة

واقع مؤلم

الواقع الحالي للمعالم والمواقع الاثرية في البنية التاريخية مؤلم للغاية.. ويزيد الأمر سوءاً غياب أدوات ووسائل البناء التقليدي وغلاء أسعارها مقارنة بالاسمنت وعندها يلجأ السكان إلى البنايات الخرسانية المشوهة عندما لا تتوافر مواد الياجور وهو ما جعل هذا النوع من التشوهات يتزايد يوماً بعد يوم إضافة إلى غياب المخططات العمرانية والسياسات التي يجب ان تنظم هذه المسألة..

وعلى الرغم من التأكيدات بأن قانوناً سيصدر قريباً لتنظيم هذه العملية إلا أن الجهات المعنية ما زالت تقف حائرة لإيجاد السبل الكفيلة بمنع هذه المخالفات من النواحي القانونية وكذا غياب الامكانيات اللازمة لتوفير المواد التقليدية للبناء وإلزام السكان باعتماد النمط المعماري المميز للمدينة..

ويقول مسئولو الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بأن منع المخالفات وإزالة الابنية القائمة يتطلب امكانيات مالية كبيرة لتعويض المواطنين التعويضات المناسبة.. كما أن الكثير من المعالم والابنية التاريخية باتت آيلة للسقوط نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية للسكان وغياب الجهة التي تقوم بتبني مثل هذه الترميمات والصيانة الدائمة للمواقع الأثرية وخاصة الجوامع وأربطة العلم والسوق القديم..

كما تعاني زبيد من غياب كبير لخدمات البنية التحتية مثل مشاريع المياه والصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الامطار والتي تجعل من جهود الحماية أمراً في غاية الصعوبة بالإضافة إلى تهديدها المستمر لتلك المعالم والابنية الأثرية التي تصبح مع غياب هذه المشاريع الأساسية أكثر عرضة للانهيار والسقوط إلى جانب غياب الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة وتنصل جهات عديدة من ذوات الاختصاص عن القيام بمسئولياتها في هذا الصدد ..

وضع حساس وخطير

الوقع الحالي للمعالم الأثرية في زبيد بات مقلقاً للغاية ومعه تعالت دعوات «اليونسكو» للتدخل السريع لوقف التشوهات والمخاطر التي تحدق بالمدينة التاريخية ويؤكد رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية الدكتور عبدالله عيسى بأن إدراج زبيد ضمن قائمة التراث الإنساني المهدد كان بمثابة التنبيه والانذار للحكومة وللجهات المعنية بضرورة وضع برنامج عملي وسريع لحماية الآثار، ويضيف بأن الندوة التي عقدت في ديسمبر بزبيد بالتنسيق مع اليونسكو وبحضور جميع الجهات والأفراد المعنيين بالحفاظ على زبيد كانت ناجحة وخرجت بتوصيات إيجابية غير انها لم تجد طريقا إلى التنفيذ حتى اللحظة..

ويعتقد الدكتور عيسى بأن هناك سوء فهم من قبل البعض الذين يرون بأن مهمة تنفيذ التوصيات وإجراءات الحفاظ والحماية تقع ضمن مسئوليات الهيئة التي لم تستطع ان تعمل شيئاً بمفردها إذ انها لا تعدو ان تكون جهة فنية بحتة تتبع وزارة الثقافة والسياحة بينما هناك إجراءات وخطوات يجب أن تنفذ من قبل السلطات التنفيذية في المحافظة خاصة تلك المتعلقة بالمخالفات اليومية التي هي من مسئولية مكتب الاشغال وغير ذلك من الامور.

كما أن المسألة وخطورتها بحاجة ماسة إلى قرار سياسي بتشكيل لجنة عليا للحفاظ على زبيد على غرار اللجنة العليا لحماية صنعاء القديمة والتي كان لها نتائج إيجابية وساهمت إلى حد كبير في تعزيز الجهود في الحفاظ على المعالم والمواقع الأثرية.

برنامج عمل

القرارات والتوصيات التي تم وضعها كخلاصة للندوة كانت عبارة عن برنامج عمل ونتاج ما طرح من قبل المشاركين من المجتمع المحلي لمدينة زبيد من مسئولين واعيان وعلماء ومختصين ومهمتين والذين تم اختيارهم بعناية لحماية المدينة بالإضافة إلى المسئولين من الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة إلى جانب باحثين مختصين يمنيين واجانب .

وقد قسمت التوصيات إلى عدة محاور في الجانب الإداري والتخطيطي والتنفيذي والتدريبي والمالي والإعلامي ففي الجانب الإداري كانت التوصية الابرز ضرورة تشكيل لجنة عليا للمحافظة على مدينة زبيد وهو الأمر الذي يؤكد رئيس هيئة المدن التاريخية بحاجة إلى قرار سياسي وتدخل فوقي سريع لتشكيل هذه اللجنة إلى جانب اعلان حملة وطنية لإنقاذ المدينة حيث حرصت الهيئة على جعل العام ٢٠٠٥م عاماً لهذه المدينة غير أن الأمر مرتبط حسب الدكتور عبدالله عيسى بمشاركة جهات عديدة مثل محافظة الحديدة والصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك دعم وزارة الثقافة والسياحة والاعلام وغيرها من الجهات ذات الصلة إضافة إلى سرعة إصدار قانون الحفاظ على المدن التاريخية وهو ما ظلت الهيئة تعكف على انجازه منذ ما يزيد على عامين وسوف يقدم خلال أيام إلى مجلس الوزراء .. ويقول الدكتور عبدالله زيد عيسى بأن هذا القانون سيمكن من تفعيل جهود الحماية ومحاصرة المخالفات وتضييق الخناق عليها ومقاضاة المخالفات إذ كان هذا الأمر في غاية الصعوبة بسبب غياب القانون..

الدكتور/عبدالله زيد عيسى:

حماية زبيد بحاجة إلى قرار سياسي، وتنفيذ برنامج الإنقاذ مسئولية الجميع

وحدة مستقلة

كما نصت التوصيات في الجانب الإداري على ضرورة الاسراع في إنشاء وحدة فنية مستقلة يمكن تسميتها بيت التراث وهي وحدة فنية مستقلة مالياً وإدارياً وبدعم دولي لمدة سنتين أو ثلاث سنوات تقوم بتطبيق قوانين الحفاظ على المدن التاريخية وتقديم المعونة الفنية لسكان المدينة واعداد وتنفيذ خطة عمل للإنقاذ وتقييم سير التنفيذ ومدى التقدم فيه وتعزيز الوعي لدى الجهات المعنية مثل منظمة التراث العالمي لدى تنفيذ مخطط الحفاظ على المدينة والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة وتفعيل دورها ومطالبة وزارة الإدارة المحلية ومحافظة الحديدة بتفعيل وتقوية دور مدينة زبيد إدارياً ودعم مخصصاتها حتى تستطيع القيام بالدور المطلوب وتفعيل دور الأمن والنيابة في ضبط وايقاف أي بناء أو ترميم في المدينة ما لم يكن حاصلاً على ترخيص من لجنة الحفاظ على مدينة زبيد ومنع اصدار أي تراخيص بناء من مكتب الاشغال سواء داخل المدينة أو في منطقة حمى المدينة والمحددة في المخطط العمراني الجديد لمدينة زبيد..

وفيما يتعلق بالجانب التخطيطي أكدت التوصيات على أهمية متابعة وزارة الأشغال العامة والطرق قطاع التطوير الحضري للاسراع بتعمير المخطط العمراني لمدينة زبيد وكذا سرعة انزال المخططات التفصيلية للمناطق المتقدمة خارج المدينة التاريخية مع وضع المواصفات والشروط اللازمة للبناء فيها مع تجهيز الخدمات اللازمة للبنية التحتية ، كما أن على الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية متابعة مركز التراث العالمي لتمويل اعداد مخطط الحفاظ على زبيد والاهتمام بالمناطق المجاورة للمدينة تخطيطياً بنفس المقدار الذي يتم فيه الاهتمام بالمدينة القديمة وسرعة استكمال المخططات اللازمة للسوق وجامع الاشاعر باعتبارهما مركز المدينة مع البحث عن تمويل لذلك من خلال مركز التراث العالمي والصندوق الاجتماعي للتنمية نظراً للحالة المتردية التي يعاني منها السوق والجامع وسرعة اصدار اللوائح التنفيذية والأدلة الإرشادية للمخطط العمراني المشار اليه «آنفاً»..

خطة طارئة

ونجد أن التوصيات في الجانب التنفيذي ركزت على ضرورة وضع خطة عمل طارئة للحفاظ على النسيج العمراني والمعماري لمدينة زبيد التاريخية وذلك من خلال سرعة اعداد الدراسات اللازمة لإنعاش السوق القديم والبحث عن تمويل للمشروع بهدف انعاش الوضع الاقتصادي لسكان المدينة باعتبار السوق قلب المدينة الذي يعد الاساس لرفع مستوى المدينة اقتصاديا وسرعة ازالة كل المخلفات التي استولت على الاراضي والساحات العامة وكذلك الاضافات البنائية البسيطة من اسوار وغرف وجراجات وصندقات وغيرها وبنفس الآلية التي اتبعت في إزالة المخالفات خلال المرحلة الأولى في مدينة صنعاء القديمة وسرعة استكمال مشاريع الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ومتابعة مكتب الاشغال العامة والصندوق الاجتماعي لتمويل رصف شوارع المدينة القديمة واعداد دراسة للإنارة ليتم وضع البنية التحتية للانارة مع الرصف ومطالبة الصندوق الاجتماعية للتنمية بعمل دراسة لإنتاج المواد التقليدية بطرق تحقق توفيرها وبكلفة أقل وخاصة مادة «الياجور» ومطالبة الجهات الحكومية والدولية لدعم جهود الترميم والتأهيل للمنازل آسوة بما يتم عمله في مدينة شبام حضرموت مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مدينة زبيد من الناحية الاقتصادية، وكل هذه البرامج يجب أن تكون بصورة عاجلة، أما المجالات التنفيذية على المستوى المستقبلي فتتمثل في دعوة الهيئة العامة للسياحة لتبني خطط لمشاريع سياحية لتوفير الخدمات اللازمة في مدينة زبيد بأسلوب يتلاءم مع وضع المدينة التاريخي مع عمل دليل سياحي للمدينة ومعالمها التاريخية وعمل خطة لإعادة تأهيل جامع الاشاعر والأربطة والمدارس التقليدية المنتشرة داخل المدينة لإحياء وتفعيل دورها العلمي كنواة علمية متخصصة يمكن ان يطلق عليها عند تبنيها جامعة الأشاعر ومطالبة شركات القطاع الخاص الصناعية بالمساهمة في دعم الصناعات والحرف التقليدية في المدينة والمساعدة على تسويقها وبحيث يتم اختيار الاسلوب المناسب لهذا الدعم..

التدريب والاعلام

وشددت التوصيات في الجانب التدريبي على إيجاد برامج تأهيل محددة تستهدف الجهات ذات العلاقة والمعنية بالحفاظ من خلال تأهيل كادر متخصص لإعداد وثائق مشاريع وأساليب البحث عن التمويل وتدريب كوادر في إدارة التخطيط للحفاظ على المدن التاريخية وتأهيل معلمي البناء التقليديين وأصحاب الحرف اليدوية التقليدية ،أما في المجال الإعلامي فأكدت التوصيات على ضرورة ابراز الإعلام الرسمي للتراث الحضاري لمدينة زبيد مع التوعية للمحافظة عليه وبشكل مستمر، أما في الجانب المالي فدعت التوصيات إلى إنشاء صندوق لحماية زبيد مع اعتماد مبلغ أولي يتناسب مع حجم المشكلة ويقترح مبلغ ٤٠٠ مليون ريال تستخدم في التعويضات وإصلاح وتأهيل وإزالة الأعمال المخالفة أو معالجة الأعمال التي تتعذر إزالتها والدعم للمباني القديمة الآيلة للسقوط حتى يتم ترميمها على أن يتم البحث عن مصادر أخرى لدعم هذا الصندوق لضمان تفعيل دوره واستمراره..

العمل كفريق واحد

رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية يؤكد على أنه إذا لم تنفذ هذه التوصيات أو الحد الأدنى منها ومباشرة العمل في بعض المراحل فإنه لا شك سوف يتم شطب مدينة زبيد من قائمة التراث الإنساني.. وهذه المسئولية تظل جماعية ومشتركة بين جميع الجهات ذات العلاقة.. فتنفيذ هذه التوصيات الهامة بحاجة إلى الكثير من الامكانيات المادية إذ أن خطة إزالة التشوهات والمباني المخالفة بحاجة إلى أموال كبيرة للتعويضات.. وكذلك تنسيق الأداء في جهود الحماية فالمحافظة ووزارة الاشغال معنية بضبط المخالفات كما أن القانون الخاص بحماية المدن التاريخية والذي من المتوقع صدوره خلال أسابيع وربما أيام قادمة بالإضافة إلى المخطط العام لزبيد ستكون لهما نتائج إيجابية على مستوى وقف التدهور في حالة المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية في المدينة..

ويؤكد الدكتور عيسى على أنه لو ظلت هذه التوصيات حبيسة الادراج والملفات فسوف نفقد المصداقية وبالتالي لا حاجة لوجود ورش عمل وندوات ومؤتمرات.. ويرى ضرورة العمل بروح الفريق الواحد كل في مجاله واختصاصه كما لا بد من التدخل الفوري وبقرار سياسي لإنشاء اللجنة العليا للحفاظ على زبيد حيث سيكون هذا الأمر الحل الأمثل والمناسب لما هي عليه المدينة في الوقت الراهن..

آثار كارثية

وحول مدى تأثير قرار شطب مدينة زبيد من قائمة التراث الإنساني في اليونيسكو يقول رئيس هيئة الحفاظ على المدن التاريخية بأن هذا الإجراء سيكون له آثار سلبية وخطيرة وخاصة على بلد مثل اليمن تعتمد على التراث الثقافي والتاريخي كأبرز مقوماتها السياحية وبالتالي ستتأثر السياحة كما أن ذلك سيؤدي تلقائياً إلى عدم إضافة أو تسجيل أي موقع أثري يمني في قائمة التراث الإنساني باليونيسكو مهما كان هذا المعلم الأثري.. إلى جانب أن وجود مدن ومواقع أثرية في قائمة التراث العالمي يكون له فوائد عديدة على مستوى الترويج السياحي والاستثماري للبلد في مختلف المحافل والمنتديات الدولية حيث تتبنى اليونيسكو وبصورة سنوية الترويج وعلى المستوى العالمي للمدن المشمولة في القائمة الإنسانية للتراث وكذا توجيه الخطاب مباشرة من قبل اليونيسكو للمانحين بضرورة دعم المشاريع التطويرية في هذه الأماكن التي تعد تراثاً إنسانياً.. وأشياء أخرى ستحمل الكثير من النتائج السلبية إذا ما خرجت زبيد من قائمة اليونيسكو للتراث الإنساني..

تأملات

محمد العريقي

كيف نتنافس في الأسواق الخارجية؟

□ .. إذا اعتبرنا الثروة السمكية يمكن أن تحتل المقدمة في الصادرات اليمنية إلى الأسواق الخارجية فإن الصادرات الزراعية تأتي في المرتبة الثانية ، خاصة مع بدء تنفيذ المنطقة العربية الحرة التي ستمنح اليمن مزايا تصديرية منها رفع الرسوم عن تلك الصادرات وهذا ما يجعل المنتج الزراعي اليمني منافسا قويا لما تتميز به المحاصيل اليمنية المشهورة من جودة طبيعية وبالذات الأسواق الخليجية.

□ .. لكن علينا أن نتذكر أن اليمن ليست وحدها المستفيدة من تلك المزايا ، فالأسواق أصبحت مفتوحة أمام كل الصادرات، والمنافسون كثيرون وهنا يصعب دور الجهات المعنية الطامحة بوضع اسم لليمن في الأسواق التجارية كمنافس بمنتجاتها الزراعية.

□ .. والمعالجات تبدأ من الداخل قبل أن نفكر بشحن تلك المنتجات على وسائل النقل بل وقبل حتى زراعة تلك المحاصيل.

فالبداية من إعداد البحوث الزراعية والارشاد الزراعي التي توجه المزارع على زراعة محاصيل نافعة ذات جدوى اقتصادية مقبولة داخليا وخارجيا □ .. وهذا يتطلب إحياء الدور الفعال للاقتصاد الزراعي الذي ينظر إلى البذور المحسنة والإكثار من زراعة الأصناف المطلوبة ، التي لاتتطلب للكثير من المياه، فهذه النقطة يجب أخذها في الاعتبار فبلادنا شحيحة المصادر المائية.

□ .. والنقطة الثانية حماية منتجاتنا الزراعية من المبيدات الضارة التي قد تضر بالعملية التصديرية عند اخضاعها لمواصفات الجودة.

□ .. والنقطة الثالثة الاعتناء بطرق الخزن والتغليف المرتبطة بالعملية التسويقية.

□ .. والشيء المهم هو معرفة حاجيات الأسواق من المنتجات الزراعية حتى لايتم التصدير لمنتجات غير مطلوبة .. فيكون المتضرر الوحيد هو المزارع.

alariky@maktoob.com

اللغة القاتلة

ابراهيم بن عبدالله المعمري ●

مرة أخرى تعود اللغة التي سيطرت على الشرق الأوسط ردحا من الزمن واختفت قليلا، لغة الاغتيالات السياسية التي تسكت عبر الرصاص أي صوت يقول ما يخالف صاحب الرصاصة..

في وضح النهار اغتالت اللغة القاتلة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، لتنهي حياة حافلة بالعطاء السياسي بدأها بعامل في قطف البرتقال والتفاح الى رجل نافذ في بلاده يمتلك سمعة دولية واسعة..

بلحظة خاطفة انتهت الرحلة بطريقة مأساوية ولكنها فتحت من جديد جراح الشرق الأوسط.. ولبنان بالذات الذي عانى كثيرا من لغة الاغتيالات والانفجارات الدامية.. فعلى مدى ثلاثة عقود شهد ١١ عملية اغتيال لشخصيات بارزة بين رئيس ورئيس وزراء ورؤساء أحزاب بينهم الرئيس رينيه معوض في انفجار قنبلة في نوفمبر عام ١٩٨٩، ورئيس الوزراء المخضرم رشيد كرامي في انفجار قنبلة بمروحية في يونيو ١٩٨٧ .

ومنذ عام ١٩٩٠ شهد لبنان ١٩ عملية اغتيال لشخصيات أقل بروزا لكنها مؤثرة في الساحة اللبنانية أي ما يعادل عملية ونصف كل عام، يثير ذلك الخوف المرعب على مستقبل بلد كانت الاغتيالات سببا في حرب أهلية طاحنة..

مرة أخرى يطل لبنان المجهول، مع اطلالة اللغة القاتلة التي استخدمها قتلة الحريري ..

هذه اللغة بدأ بعضنا ينساها بعد ان سيطرت على مراحل من التاريخ الحديث في المنطقة خاصة العقود الثلاثة.. السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.. فالأجيال الجديدة تكاد لا تعرف لغة القتل السياسي لأن الحياة تغيرت بشكل مذهل منذ عقود «كاتم الصوت» ..

من أعادها في وضح النهار ولمصلحة من؟ ما هي أهدافها ونواياها؟.. تبقى مجرد أسئلة للتحقيق لكن ما حدث في بيروت يعيد للشرق الأوسط شيئا من الماضي، الكل يريد أن ينساه خاصة مع الحديث في كل مكان عن المستقبل والزمن الجديد..

ما حدث جعلنا نلتفت الى الخلف بعد مرحلة كنا ننظر خلالها الى الأمام.. حيث وعود المستقبل أشبه بنجوم في ليلة ظلام.. سرعان ما تعبر سحابة لتغطيها.. نأمل لو تعبر سريعا..

لنلتفت للمستقبل!

● رئيس تحرير صحيفة "عُمان"